مساحات للمشي والتعليم

د. إبراهيم مبارك الدوسري

مسارات مبهجة

توثقت معرفتي بأبي أحمد من خلال المشي اليومي تقريباً، حول حزام حرم جامعة الملك سعود. وبرغم أيام الدراسة فإن عدد السيارات التي كنا نشاهدها تدور هناك، بعد صلاة العصر، وهو الوقت الذي اخترناه للمشي، يعد قليلاً بالنظر إلى أعداد الطلاب والأساتذة في الجامعة. وفي العطلة الصيفية، يكاد الحزام يخلو من السيارات، ويصبح المشي حينها أكثر أماناً وأقل إزعاجاً وأقل تلوثاً.

يأخذ الدوران مشياً على محيط حرم الجامعة حوالي الساعة والنصف، يمكن للماشي المتعجل خلالها قطع حوالي سبعة كيلومترات. ومن المؤكد أن الراكض يستطيع قطع المسافة في أقل من النصف ساعة. يعلل كبيرو السن بطء مشيهم بأن السرعة تضر بالصحة، وأن مفاصل الرجلين والركبة تتضرران بالاهتزاز/ مبررات مقنعة للتخفيف من التعب الذي يسببه السير السريع، وعذر جيد يجعل من المشي تمشية.

ولقد وُهب الإنسان قدرة على إيجاد الأعذار لتحاشي بذل المجهود بدنيًّاً أو ذهنياً. وربما تكون الحاجة إلى مثل هذه الأعذار أشد عندما يكون الجهد المطلوب ذهنياً. وفي هذه الحالة يعوض أحياناً عن المجهود الذهني بالمجهود البدني. لست أعني هنا أن رياضة المشي تحديداً، أو أن كل نشاط بدني إنما هو نوع من الجهد الذهني، لكنني أقول: «إن بعضاً من أفعالنا أو أفكارنا ربما تأتي هروباً من نشاط أو موقف قد يكبدنا عناءً أو قلقاً أكثر».

مستشار أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية سابقاً والمستشار بمكتب وزير التربية والتعليم قبل ذلك.

أيام للمعرفة

كان الالتقاء الأول بأبي أحمد، مع بداية البحث عن بعثة للدراسة بالخارج في العام ١٣٩١هـ. تمت المقابلة بحضور أستاذ سوداني جليل، عرف بغزارة العلم. لم تطل المقابلة، وأتت النتيجة بعدم الموافقة. يبدو حينها أنني لم أترك انطباعاً حسناً أو أن عدد المتقدمين ممن هم أفضل مني فاق عدد الفرص المتاحة. انقطع الاتصال بعد هذه المقابلة نحو عقدين، سافرت خلالها إلى الولايات المتحدة في بعثة تدريبية، أعقبتها دراسية من وزارة المعارف. إلتقيته بعد العودة، وكان اللقاء دعوة منه لتنفيذ دراسة لمكتب التربية العربي لدول الخليج، الذي كان يديره. كان بشوشاً مرحاً يرحب مغدقاً الثناء دون معرفة كبيرة بي. شرح لي عن الدراسة التي يرغب أن أقوم بها لصالح المكتب، ودعوته لي للعمل معه بصفة دائمة. كنت راغباً في إجراء الدراسة، أكثر من رغبتي في العمل بالمكتب. تحدثت مع المتابع لتنفيذ الدراسة بالمكتب، وداخلني بعد الحديث شعور أن هناك صعوبة في القيام بها وفقاً لتصوري حول طريقة التنفيذ. كانت معرفتي بمنهجيات البحث التربوي والطرق الإحصائية، وحداثة تخرجي تمثل حاجزاً أمام التواصل مع غير المختصين. وبعد فشل محاولاتي لإقناع المتابع على الدراسة بأن تنفذ وفقاً لتصوري، لا تصوره، وجدت أن من الأفضل الانسحاب.

توقف الاتصال بأبي أحمد، وانتقل إلى الجامعة. وانتهت علاقتي بالوزارة، وانتقلت إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون في عام ١٩٨٨م.

تعرفت خلال هذه المدة، على الدكتور أحمد الشويخات، بعد أن عمل مستشاراً غير متفرغ في الأمانة العامة لمجلس التعاون إثر تركه العمل أستاذاً مساعداً في جامعة الملك فيصل بالهفوف. كان الدكتور الشويخات يفكر في مشروع رائد لترجمة موسوعة الكتاب العالمي، وكنا نجتمع بشكل شبه يومي في «الدار التربوية»، وهو مكتب للاستشارات التربوية أسسه الزميل الدكتور عبد العزيز الجلال. ولحماس الدكتور الشويخات المفرط تجاه المشروع، وجدنا أنفسنا نبذل ما نستطيعه من مؤازرة ودعم. لم توفق المحاولات

الأولى في الحصول على تمويل للمشروع، وبدا أن الدكتور الرشيد هو ضالتنا للوصول إلى شخصية يمكنها أن توفر التمويل. وبالفعل أثمرت جهوده في الحصول على دعم سمو الأمير سلطان ابن عبدالعزيز للمشروع. وقد مثل هذا الدعم تحول المشروع من مجرد حلم إلى واقع. وانطلقت اللقاءات والاجتماعات بيننا كمجموعة يحدوها الحماس للنهوض بالمشروع. من خلال هذه اللقاءات بدأنا التخطيط لممارسة. رياضة المشي سوياً:

ساعد المشي في تقريب المسافات، موثقاً العلاقة، ومهيأً المناسبة تلو الأخرى لمزيد من اللقاء والاجتماعات. سافرنا معاً، وبحكم تعدد معارف أبي أحمد وعلاقاته الواسعة، التقيت العديد من الأصدقاء والأصحاب، الذين أضافت معرفتي بهم الكثير من البهجة. عدد منهم كانوا يمثلون صحباً جمعتهم سنوات طويلة من الألفة والمودة. وبقدر ما كنت سعيداً بأن أتاحت معرفتي به معرفتي بهؤلاء، كنت ممتناً له في أنه كان السبب في ذلك.

أيام الوزارة

أخبرني ذات عصر، وكنا ندور على حزام الجامعة بأنه قد تم تعيينه وزيراً للمعارف. كانت هناك إشاعات قوية بأن ثمة تغييرات وزارية ستحدث. لكن تعيينه في المعارف، بدلاً من التعليم العالي الذي هو مجاله تخصصاً وتدريساً وعملاً، كان نوعاً من المفاجأة. بالطبع، كان خبراً مفرحاً، لكنني لم أكن حينها متهيأً لسماعه.

تحولت أحاديثنا بعد التوزير إلى هموم التعليم اليومي. لم أكن قليل علم بواقع الوزارة. فقد تركتها، أو بالأحرى تركتني، بعد أن عملت بها سنوات طويلة، ولا تزال علاقتي بزملائي العاملين بها وثيقة.

قدر أبو أحمد لي هذه المعرفة، وكدت أن أصبح مشاركاً في كل لجنة أو فريق يقوم بتشكيله، بعد أن حولني إلى مشارك في هموم الوزارة. لم أكن لاعتذر، وأنا أمارس عملاً، ليس فقط قريباً إلى نفسي، بل وتخصصاً نذرت له الوقت والجهد. وأتاحت ساعات المشي المتكررة أن نجد المتسع من الوقت للحديث في كثير من قضايا التعليم وتفاصيله.

استغللت هذه العلاقة في تحريك مشروعات سبق أن قدمتها إلى الوزارة قبل أن أتركها، ولم أنجح آنذاك في حمل المسؤولين على أن يعيروني آذاناً مصغية، وكانت فرصتي الآن غير مسبوقة في أن أسمع المسؤول الأول بها. لم لا، وأنا أراه بشكل يومي، ولم لا، وأنا موجود في كثير من اللجان والفرق التي شكلها. وبحكم تخصصي وعملي السابق في الوزارة كانت هذه المشروعات معنية بقضايا التقويم والاختبارات. ومنها مشروع تعديل لائحة الاختبارات، ومشروع الاختبارات المدرسية، ومشروع قياس الكفايات الأساسية للمعلمين، ومشروع اختبار الاستعداد، ومشروع المركز الوطني للاختبارات والتقويم، وغيرها. مثلت هذه المشروعات، في حينها، وإلى الآن، مجالات تطوير مهمة، وقد أسفت أنه برغم الصحبة الطويلة مع الوزير، والحديث المستمر عنها لم ير أكثرها النور، أو أن بعضها ولد ليموت مبكراً. سأعرج هنا على بعضها دون تفصيل، إذ إن الإطالة فيها ستكون بمثابة الحديث عن أمور تخصني أكثر مما تخص الأمور المشتركة التي يتعين أن أتناولها في هذه الذكريات. إضافة إلى ذلك، وأنا أتذكر الوقت الذي انقضى، أشعر بالكثير من الأسى على فرص كبيرة أهدرت، ليس بالنسبة لهذه المشروعات فحسب، ولكن لما لا يقل أهمية عنها. بالطبع، كان التعليم يعاني، وأعتقد أنه لا يزال، من مشكلات كبرى، مثل: النقص في المباني المدرسية، وضعف مواءمة مناهج التعليم لاحتياجات المتعلم والمجتمع، وضعف التحصيل الدراسي، وضعف إعداد المعلم، وغيرها. كانت هذه المشكلات تمثل أولويات تضغط، وغيرها من هموم العمل بلا شك على جدول الوزير، وتشغل حيزاً كبيراً من تفكيره: لذا، كان حسناً منه أن يستمع إليَّ للحديث عن أمور بدت أحياناً ثانوية لكثير من المربين.

تقويم لائحة الاختبارات

تركت الوزارة، كما ذكرت، عام ١٩٨٨م، وقد كتبت مع الدكتور سعود الجماز، وكيلها آنذاك، مسودة أولى للائحة الاختبارات. وهي صياغة جديدة للائحة القديمة، التي كتبت قبل ما يربو على العشرين عاماً. كانت مواد اللائحة القديمة ذات صبغة إدارية تنظيمية أكثر منها تعليمية أو تربوية. وأسوأ من ذلك أنها عملياً تدحض الغرض من التعليم. كنت

حينهـا أعدها مـن أكبر الكوارث الحالة بالنظام التعليمي. كانـت مصدراً رئيساً لتسرب آلاف الأطفـال مـن التعليـم وتحولهم لاحقاً إلـى الأمية، وعاملاً مهماً فـي الهدر ونقص كفاءة النظام التعليمي. كانت تضع شروطاً مجحفة للنجاح، ولا تقيم وزناً أو اعتباراً لمن لـم يحالفهـم الحظ في ذلك. كان النجـاح صعباً، وليس هذا وحـده مشكلة كبيرة إذا ما وفرت الفرص المتكافئة للجميع، والرعاية المناسبة لمن هم بحاجة إلى الأخذ بأيديهم. أي جعل احتمالات النجاح والرسوب متساوية لكل من يبذل ما يكفي من الجهد، من جهة، وتوفيـر تعليم جيـد يلبي احتياجات كل تلميذ. كان الرسوب طامـة تعليمية، ليس لأنه من غيـر المفترض ألا يرسب أحد، بل لأن من يرسـب أو بالأحرى يعيد عامه الدراسي، يجد نفسه في وضع تعلمي ودراسي يصعب التعايش معه.

لـم تكن المدرسة أو النظام التعليمـي مهيأً لتقديم مساعدة مهما كان نوعها للطالب الـذي يعيد عامه الدراسي، لا برنامج لمعالجة القصور الذي أدى إلى رسوبه، ولا معاملة خاصة سواء في نظام الامتحانات أو نظام الدراسة في العام اللاحق على الطالب المعيد أن يأخـذ الامتحـان في كل المواد بما فيها تلك المواد التي نجـح فيها العام السابق، ولم تكـن مفاجأة في هذا النوع مـن التنظيم أن يجد الطالب نفسه وقد رسب أحياناً في مواد سبـق أن نجح بها العام الماضي. أما إذا تكرر الرسوب فإن العقوبة المباشرة هو مزاملة الطالب لأطفال يصغرونه سناً، وخلق حالة يصعب فيها التكيف داخل الصف أو خارجه، ناهيك عن التأثير الناجم عن عدم وجود تجانس عمري داخل الصف مما يهيئ الأساس لنشوء الكثير من المشكلات السلوكية والتعليمية. أما العقوبة غير المباشرة، فتكون الطرد مـن المدرسة، بغض النظر عن السن، والانتقال إلـى مرحلة جديدة من الضياع وفقدان الأمـل فـي المستقبل. لم تكـن هناك حاجة لمثل هـذا الشرط في اللائحـة لأن النتيجة نفسها، أي ترك المدرسة، أمر يحصل في غالبية الحالات التي يتكرر فيها الرسوب. ذلك أن الرسـوب والتسـرب عاملان مترابطان. لم يكن النظام التعليمـي، أو اللائحة يعيران أي اهتمـام للفروق الفرديـة، أو للظروف الاجتماعية أو الاقتصاديـة أو النفسية التي قد تؤدي إلى تأخر الطالب دراسياً. لم يكن مصطلح «صعوبات التعلم»، وهو المصطلح الذي

يطبق على فئات التلاميذ، الذين يجدون صعوبات خاصة في بعض المواد الدراسية، مثل القراءة والرياضيات، رغم تمتعهم بذكاء عادي أو فوق العادي، معروفاً في دوائر التعليم، تنظيراً أو ممارسة. وقد تقدمت قبل العمل على اللائحة بمقترح إلى الوزارة لدعم إنشاء مشروع خيري من أجل توفير رعاية خاصة بهذه الفئات تحت ما يعرف أحياناً بغرف المصادر. وقد اقتبست الفكرة من مشروع مماثل يطبق في الكويت، حقق نتائج مذهلة في التغلب على مشكلات التأخر الدراسي عموماً، وصعوبات التعلم بوجه خاص. لم يجد المقترح اهتمام أحد، وقد تهيأت الفرصة لمناقشته مع أبي أحمد الذي تحمس له، ودعاني والدكتور ناصر الموسى المسؤول عن التعليم الخاص بالوزارة إلى السفر معه ومقابلة سمو الأمير محمد بن نايف في منزله بجدة لعرض المشروع عليه.

عموماً، كانت نتائج تطبيق اللائحة كارثية على التعليم، من جميع النواحي: الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية. لم يكن ليجد التطبيق مثل هذا التأثير السلبي على نظام التعليم، لو أن النظام نفسه كان يتمتع وقتها بشيء من المرونة والقدرة على التكيف مع الاحتياجات الخاصة لكل تلميذ، أو كان يوفر برامج من شأنها أن تراعي الفروق الفردية.

كلفني الوزير، ومجموعة من الزملاء بالانتقال إلى إدارة التعليم في الشرقية للتفرغ لتعديل اللائحة بعيداً عن مقاطعات العمل ومشتتات الحياة الاجتماعية في الرياض. كان الفريق الذي يعمل على اللائحة متجانساً في تعليمه وثقافته وفكره التربوي وإلمامه بالغرض من التقويم. لذا لم تكن هناك مشكلة في أن يعد الفريق لائحة معقولة من الناحية التربوية. طبعاً، كنا ندرك حجم الهوة التي تفصل رؤية الفريق عن الرؤية السائدة حينها ميدانياً في مجال التقويم. ولذا، فإن المشكلة التي واجهناها في البداية، كان تحول الكيفية التي يمكن بها للائحة اجتياز اللجنة العليا لسياسة التعليم سليمة من التغيير في الوقت الذي يتعين قبل ذلك تمريرها على عدد من الإداريين والمسؤولين في مجال الاختبارات لأخذ الملاحظات بشأنها.

كانت عملية صعبة، أسفرت عن الحذف والتعديل لكثير من موادها، ولم تعد في معظمها تلك اللائحة التي اجتهدنا في كتابتها. كان الوزير الأقرب إلينا في الرأي والموقف، لكنه، الأكثر منا عملياً. كان يرى أن ما لا يؤخذ كله، لا ينبغي أن يترك جله. ولذا حرص على الدفع باللجنة لأن توافق على اللائحة بالتعديلات المقترحة عليها، ودون أن يكون راضياً بالكلية عنها. وأسهمت الفقرة التي أضافها في نهاية اللائحة بأن يتم تقويمها وتعديلها بعد مرور مدة على تطبيقها في فسح المجال لبعض التعديلات اللاحقة. اجتازت اللائحة نقاش اللجنة العليا لسياسة التعليم، وقبل انتهاء مدة عمل أبي أحمد في الوزارة، جرى العمل على تعديلها مرة أخرى، فصدرت بصيغتها الحالية بعد أن ترك الوزارة بمدة قصيرة. هل هي المثالية بوضعها الآن، وهل يتم تطبيقها بشكل جيد؟ طبعاً لا لكنها أفضل من سابقتيها بمراحل.

تقويم التعليم

كثيراً ما يدور النقاش حول التغير، تحسناً أو تردياً، في مستوى التعليم. كانت هناك مزاعم بأن التعليم، أو بالأحرى التحصيل الدراسي للطلاب في الماضي كان أفضل بكثير من الحاضر. بالطبع لا توجد معايير موضوعية يمكن الاعتماد عليها للجزم بمدى صحة هذه المزاعم أو نقيضها، وقد تناقشت مع الوزير مراراً حول الحاجة إلى بعض الاختبارات المقننة للمقارنة بين مستويات التعليم، من عام إلى آخر، أو منطقة إلى منطقة بالرجوع إلى سنة معينة وفوج دراسي معين. وكنت قد حصلت على تسجيل من الدكتور الخويطر بالمضي قدماً في تنفيذ تصور مفصل تضمن هذا النوع من الاختبارات وغيرها من الاختبارات المدرسية التي كانت الحاجة ماسة إليها، إلا أن الظروف التنظيمية والإدارية والنقص الشديد آنذاك في المؤهلين في مجال القياس والتقويم لم تكن مشجعة على التنفيذ. ومع أننا كنا ندرك أن القيام على اختبارات وطنية لتقويم التعليم، ينبغي ألا يكون المسؤولية المباشرة للأجهزة التنفيذية للتعليم، أي الوزارة، ولأنه لا يوجد هيئة أو مؤسسة وطنية مستقلة للتقويم، فقد ظننا – وكنا مخطئين – أنه يمكن على الأقل البدء في بناء بعض الاختبارات المقننة بمتابعة أو تنفيذ من الوزارة. كانت

هنـاك دائمـاً صعوبات مالية وبيروقراطية تقف أمام تنفيـذ مشاريع ريادية تتطلب عملاً مؤسسياً ومرونة في الإدارة والتنظيم والتمويل والحصول على المصادر اللازمة. لم يكن تنفيـذ مشروع الاختبارات المقننة، أو غيرها من الاختبارات المشابهة بالأمر السهل من خلال الوضع القائم في الوزارة. فوق ذلك، بدا لي أحياناً أن هناك قلة تشاركني الحماس لتطويـر نظـم الاختبارات والتقويـم، وأن الوزير، كان من بين تلك القلـة، بل ربما الأكثر تعاطفاً وتأييداً لما أعرضه من أفكار. اتفقنا على أن أعد خطاباً منه لرئيس مدينة الملك عبدالعزيـز للعلوم والتقنيـة يقترح قيام المدينة ببناء مجموعة مـن الاختبارات المقننة فـي اللغة العربية والرياضيات لتقويم التحصيـل الدراسي في الصفوف الابتدائية العليا كمرحلة أولى. لقي المقترح تجاوباً مشكوراً من المدينة، وكلفت فريقاً مختصاً بالتنفيذ. قننـت الاختبـارات المطلوبة في المشروع، وسلمـت نتائجها إلى الـوزارة، بالطبع ليست العبرة هنا أو الغاية أن ينتهي المشروع بانتهاء التقنين، بل أن يستخدم من قبل أصحاب القـرار وصانعي السياسات التعليمية ضمن نظام شامل للتقويم، وأن يكون أداة تستخدم وتطور باستمرار وتوسع لتشمل كافة المراحل الدراسية.

ربما يتساءل المرء عن المدة التي سنقضيها دون وجود نظام مستمر لتقويم التعليم، وعمـا إذا كنا سنظل نلقي أحكاماً عامة علـى التعليم دون وجود أدوات موضوعية للتدليل على ذلك. لقد شاركت الوزارة، ويُشكر الدكتور الرشيد على هذه البادرة، في الاختبارات الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS)، رغم المعارضة الشديدة من قبل عدد كبير من قيـادات الوزارة. كانت هذه القيادات تـرى أن نتائج التقويم ومقارنة أداء طلاب المملكة بطلاب دول أخـرى مثل الصين واليابان والولايات المتحـدة وسنغافورة وغيرها ستكون وخيمـة الوقـع إعلامياً علـى سمعة الـوزارة والعاملين بهـا. كان رأي الوزيـر والمؤيدين للمشاركة، يقوم على أساس أن العلم بمستوى أداء طلابنا في العلوم والرياضيات سيفيدنا في معرفة أين نقف عالمياً، وما هي الأمور التي يتعين أن نقوم بها لمعالجة الخلل والرفع مـن مستوى التعليـم. أتت النتائج مخيبة من حيث ترتيب المملكـة بين الدول المشاركة، لكـن تأثيرها لم يكن بذلك الحجـم الذي توخاه المؤيدون أو خافـه المعارضون. لم يدر الإعلام عن النتائج ولم تخرج الوزارة، ولم تستثمر في تقصي الأسباب وراء تدنيها.

معايير إضافية وموضوعية للقبول

كان مشروع اختبار الاستعداد، من بين المشروعات التي قدمتها أيام عملي بالوزارة، وحرصت أن تنبعث الروح فيها بوجود أبي أحمد. وضعت التصور لهذا المشروع، بدافع لإيجاد معايير إضافية للقبول في الجامعات تضيف الكثير من الدقة والصدق إلى اختبارات الثانوية العامة، وتؤدي إلى جعل قرارات القبول أكثر سلامة وعدلاً، مقللة في الوقت نفسه من الفاقد التعليمي الناجم عن نقص الاستعداد للفلاح في الدراسة الجامعية. كان المشروع يقضي كذلك، إلى جانب اختبار الاستعداد، بإيجاد قياس للميول يساعد في تقديم الإرشاد الدراسي والأكاديمي لطلبة المدارس الثانوية.

وبدفع ومتابعة من الدكتور الجماز، أمكن أن يحظى المشروع بموافقة للجنة العليا لسياسة التعليم، بل وبالموافقة السامية عليه وتوجيه الوزارة ووزارة التعليم العالي بالبدء فيه.

لم أكن بحاجة لأن أقنع أبا أحمد بفكرة المشروع، أو بالحاجة إلى إحيائه، فهو من المؤمنين به. ولذا لم يكن صعباً العودة إلى الوثائق الخاصة به في اللجنة العليا لسياسة التعليم، وصور البرقيات الواردة من المقام السامي المستفسرة عن مصيره، تشكلت لجان وفرق عمل لمراجعة المشروع، ونوقش في ضوء ما كان قائماً حينها من اختبارات بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وعلاقة اختبار بالوزارتين (المعارف والتعليم العالي).

استمر عمل اللجان الفنية زمناً، لكن لم يسفر عن أثر ملموس. ووجدتني بعد انقضاء مدة طويلة، أبحث عن تفسير لدى الوزير لصدور قرار مجلس الوزراء بإنشاء المركز الوطني للتقويم والاختبارات في التعليم العالي، (وليس في التعليم بعمومه)، وعلاقة المركز، الذي سيكون معنياً باختبارات القبول في الجامعات، بمشروع الاستعداد الذي يدرس من قبل اللجنة العليا لسياسة التعليم. كنت سعيداً بإنشاء مؤسسة وطنية للاختبار، وكنت أسعد بأن هذه المؤسسة ستكون معنية بالتقويم، حتى وإن اقتصر مجاله في البداية

علـى التعليـم العالي، لكنني مـع ذلك شعرت ببعض الأسى واللوم الذي لـم أفصح عنه لأبـي أحمد، وبخاصة أن مشروعاً آخر عملت عليه طويلاً، هو إنشاء مركز وطني للقياس والتقويم التربوي. وكم كان جميلاً لو أن المركز الجديد أتى ليشمل قطاعي التعليم.

من يرضى عن المعلم؟

يتفـق المربون على أن المعلم يمثل حجـر الزاوية في العملية التعليمية. وكان واضحاً لكلينـا، وللكثيرين أن المستوى العلمي والمهني لعدد كبير من المعلمين أقل من المستوى الـذي يؤهلهم للقيام برسالتهم على الوجه الأتم. جزء من المشكلة يعود إلى الضعف في مستـوى برامج الإعداد، وجزء آخر يعود إلى عـدم وجود معايير مهنية لتقويم الأداء قبل الخدمـة وخلالهـا. طبعاً توجد أسباب أخـرى كثيرة ومعروفة، عمل الوزيـر منذ البداية علـى مباشرتهـا من خلال مضاعفة ميزانيـة التدريب التربوي وتغييـر التوجيه. مفهوماً وممارسة إلى إشـراف، وتحسين ظروف انتقال المعلم، وتطوير أوضاع كليات المعلمين، وغير ذلك. لكن وجـود مقياس (اختبار) يساعد في اختيار الملتحقين بالمهنة، والحكم على الأداء خلالها، مثَّل خياراً مهما للتطوير.

كانـت الجهود اللازمـة لتنفيذ مشروع قياس كفايات المعلميـن كبيرة من الناحيتين البشريـة والماديـة، ومع ذلك وافق أبو أحمد على المشروع بعـد أن عرض عليه في ضوء مراجعتـه من قبـل الأسرة الوطنية للمعلميـن. أو كل الإشراف على تنفيـذ المشروع إلى الدكتور علي الحكمي، وهو زميـل في منتهى الكفاءة والقدرة والإلمام بالمتطلبات الفنية والإداريـة للمشروع. وقد عمل جاداً على تكوين الفريق العلمي لوضع مواصفات الاختبار، وإعـداد الأسئلة، والتقنين. مع الأسف، ترك الدكتور علي الحكمي، وبعده الوزير، الوزارة بعـد أن شارف المشروع على الجاهزية للتطبيـق. ولأن العمل في المشرع مؤسسياً لا يعد مكتملاً عند مرحلة معينة، مثل الانتهاء من إعداد الاختبار مثلاً أو تطبيقه، أو استخدامه فعليـاً فـي الأغراض المقصودة منـه، فقد أدى التغييـر في الإدارة إلـى توقف المشروع وضياع الكثير من تلك الجهود.

سمات حياتية مهمة

يتمتع أبو أحمد بسمات حميدة عدة، لكنني لا أغبطه إلا على اثنتين ليس لأنني امتلك الصفات الحميدة الأخرى التي يمتلكها، بل لأنني أشعر أن امتلاك المرء لهاتين الصفتين، يمكن أن يحدث تأثيراً كبيراً في حياته الشخصية والمهنية. المزية الأولى: الذاكرة القوية. كنت أذهل من قدرته العجيبة على تذكر الأحداث والقصص واستعادة الماضي البعيد، وكأنه غير مفصول عن اللحظة بزمن، كان قادراً على تذكر أسماء الأشخاص والأماكن مهما ندر تكررها، أو تضاءلت قيمتها. كانت ذاكرته أشبه بوعاء غير محدود السعة. وفي الوقت الذي كنت أجد حرجاً في تذكر أسماء الأشخاص حين مقابلتهم، أو الحاجة إلى استدعائها في أثناء حديث، كانت هذه الأسماء تثب تلقائياً إلى لسانه، ربما قبل أن يراهم. كان حافظاً طبيعياً، ومن دون تكلف، أو مشقة للقصص والنكات، يعيدها بتفاصيل بلورية واضحة.

أما السمة الأخرى فكانت اجتماعية، وتمثلت في قدرته على تكوين علاقات قوية مع الآخرين. توجد تسميات عدة لهذا النوع من القدرة، مثل الذكاء الاجتماعي، أو العاطفي، أو الانفعالي، أو غيرها حيث يندرج تحت كل من هذه التسميات جملة واسعة من الخصائص والمهارات والميول الاجتماعية والانفعالية الدالة عليها. هذه القدرة مهمة لقيادة الناس والتواصل والإقناع والوصول إلى التوافق العام، وبناء الثقة، وتقدير مواقف الآخرين وتفهم ظروفهم والتعامل معهم، وتحقيق الانسجام والتواءم بين مجموعات العمل، وتسهيل إدارتهم وقيادتهم، وغير ذلك من النتائج الإيجابية. طبعاً توجد تبعات تترتب على الإفراط في التأكيد على البعد الاجتماعي، مقابل البعد المؤسسي. سيشك في شهادتي بالنسبة لتقدير مستوى التوازن في التأكيد على أي من البعدين أكثر لديه، لكنني أشير هنا إلى أنه بقدر ما ثمنت هذه السمعة الاجتماعية، بقدر ما كانت مصدر إزعاج لي في بعض الأحيان. تراوح هذا الإزعاج بين التافه جداً وبين المهم كثيراً. تمثل التافه، في شعوري أحياناً بلا جدوى، أو نقصان القيمة لبعض العلاقات الاجتماعية، لكونها إما مملة، أو مضيعة للوقت، ومن حسن الحظ، أنها نادرة، الحدوث، وغالباً ما يكون أثرها وقتياً.

شتات عبق

تتزاحم، الذكريات والصور أحياناً حتى يصعب معها اختيار ما يصلح قوله في مثل هذه المناسبة. لم أعرف هل كان الأفضل الإطالة، أم الاختصار. وفوق هذا لم يكن واضحاً في نفسي الأسلوب الأنسب للكتابة. كان هناك الكثير من الذكريات في أثناء عملي ضمن الفريق الاستشاري للوزير على مدى ست سنوات. وكانت هناك بعض الأحاديث الجادة والنقاشات الواسعة حول تطوير المناهج، وعن مبادرة الوزير بإدخال مادة للتربية الوطنية، وعن التعليم الأهلي، وعن مشروع الموهوبين الذي تحول إلى مؤسسة، وعن مشروع جامعة البنات، وعن غير ذلك من الأمور. وكان هناك الكثير من السفر، رسمياً وغير رسمي، داخل المملكة وخارجها. ولم يشح الوقت أو تنعدم الفرصة للعمل والمتعة.